

**المادة 4 :** ينتهي التفويض تلقائيا بانتهاء سلطات المفوض او مهام المفوض اليه.

**المادة 5 :** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

حرر بالجزائر في 20 محرم عام 1413 الموافق 21  
يوليو سنة 1992.

**بلعيد عبد السلام**

مرسوم تنفيذي رقم 92 - 293 مؤرخ في 6 محرم عام 1413 الموافق 7 يوليو سنة 1992، يتضمن انشاء مركز جامعي في الشلف.

ان رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير الجامعات والبحث العلمي،
- وبناء على الدستور، ولا سيما المادتان 81 - ( 4 ) و 116 - ( الفقرة 2 ) منه،
- وبمقتضى القانون رقم 84 - 05 المؤرخ في 4 ربیع الثاني عام 1404 الموافق 7 يناير سنة 1984 والمتضمن تخطيط مجموعة الدارسين في المنظومة التربوية،
- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 543 المؤرخ في 17 ذی الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن القانون الاساسي النموذجي للمعهد الوطني للتعليم العالي،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 623 المؤرخ في 30 محرم عام 1404 الموافق 5 نوفمبر سنة 1983 والمتضمن انشاء المعهد الوطني للتعليم العالي في الهندسة المدنية في الشلف،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 166 المؤرخ في 29 ذی القعدة عام 1406 الموافق 5 غشت سنة 1986 والمتضمن إنشاء المعهد الوطني العالي في الري بالشلف،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 167 المؤرخ في 29 ذی القعدة عام 1406 الموافق 5 غشت سنة 1986 والمتضمن إنشاء المعهد الوطني للتعليم العالي في الفلاحة بالشلف،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 479 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 14 ديسمبر سنة 1991 والمتضمن القانون الاساسي النموذجي للمركز الجامعي.

**المادة 2 :** تلغى احكام المرسوم رقم 91 - 199 المؤرخ في 18 يونيو سنة 1991 والمذكور اعلاه.

**المادة 3 :** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

حرر بالجزائر في 18 محرم عام 1413 الموافق 19  
يوليو سنة 1992.

**علي كافي**

مرسوم تنفيذي رقم 92 - 308 مؤرخ في 20 محرم عام 1413 الموافق 21 يوليوب سنة 1992، يتضمن الترخيص لاعضاء الحكومة بتفويض امسائهم

ان رئيس الحكومة،

- بناء على الدستور، لاسيما المادة 81 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 92 - 304 المؤرخ في 7 محرم عام 1413 الموافق 8 يوليوب سنة 1992 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 92 - 307 المؤرخ في 18 محرم عام 1413 الموافق 19 يوليوب سنة 1992 والمتضمن تعيين اعضاء الحكومة،

يرسم ما يلي :

**المادة الاولى :** يجوز لاعضاء الحكومة ان يفوضوا، بموجب قرار، توقيع القرارات الفردية والتنظيمية الى موظفي ادارتهم المركزية الذين لهم رتبة مدير على الاقل.

**المادة 2 :** يجوز لاعضاء الحكومة ان يفوضوا، على الشكل نفسه، الى موظفي ادارتهم المركزية الذين لهم رتبة نائب مدير على الاقل، توقيع الاوامر الخاصة بالدفع والتحويل وتوفيق الاعتمادات ومذكرات الموافقة على اوامر الصرف ووثائق الاثبات الخاصة بالمصاريف وبيانات الایرادات، وكذلك توقيع المقررات الداخلية في الاختصاص التنظيمي للمديريات الفرعية والمعهودة لها بصفة قانونية، باستثناء ما يتخذ في شكل قرار.

**المادة 3 :** يجب ان يتضمن قرار التفويض اسم المفوض اليه، وتعداد الموارد التي يشملها التفويض والتي لا يمكن ان تتجاوز الاختصاصات الموكلة اليه.